الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/398
20 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٢٤ من جدول الأعمال المؤقت*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٦/٤٨ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

٢ - وإعمالا لذلك الطلب، دعا الأمين العام بمقتضى مذكرة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤ ورسالة تذكيرية مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، الحكومات وأجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تقدم له أي معلومات تود الإسهام بها في إعداد هذا التقرير.

٣ - ويستنسخ هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة التي وردت حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وستستنسخ الردود الأخرى على شكل إضافات لهذا التقرير.

* A/49/150.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصـــل: بالاسبانيـــة]
[١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

لا تتضمن اللوائح القضائية الداخلية في الأرجنتين أي قوانين أو تدابير مثل المشار إليها في ديباجة القرار ١٦/٤٨.

اسبانيا

[الأصـــل: بالاسبانيـــة]
[٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤]

١ - فيما يتعلق بالفقرة ٢ من القرار ١٦/٤٨، لم تصدر اسبانيا في أي وقت من الأوقات ولا طبقت في حق كوبا أي قانون أو تدبير يؤدي الى الإخلال بمبادئ مساواة الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحرية التجارة والملاحة التي يشار إليها في ديباجة القرار المذكور.

٢ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من القرار ١٦/٤٨، فإن هذه الفقرة لا تنطبق لعدم وجود قوانين أو تدابير من هذا النوع في اسبانيا.

إكوادور

[الأصـــل: بالإسبانيـــة]
[٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - لم تصدر إكوادور في وقت من الأوقات أي أحكام قانونية تقيّد علاقاتها الدبلوماسية أو القنصلية أو الاقتصادية أو التجارية أو الثقافية أو أي نوع آخر من العلاقات مع كوبا، ما دامت العلاقات الثنائية مع هذا البلد تنمو في جو من الود والتعاون المتبادل.

٢ - ووفقا لهذه الظروف، صوتت إكوادور لصالح القرار المذكور ورفضت أي نوع من أنواع التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وعلى الصعيد الإقليمي، أيدت التصريحات الرسمية التي صدرت في هذا الصدد، مثل إعلاني مدريد والسلفادور، التي أشير فيها إلى هذا الموضوع.

أنغولا

[الأصـــل: بالانكليزية]
[٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - لا تسن جمهورية أنغولا أي قوانين أو تتخذ أي تدابير مثل المشار إليها في ديباجة القرار ١٦/٤٨ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٢ - ومن جهة أخرى تعارض جمهورية أنغولا قيام أي دولة بفرض قوانين أو تدابير من هذا القبيل.

أوروغواي

[الأصـل: بالاسبانيـة]
[٥ تموز/يوليه ١٩٩٤]

حيث إن أوروغواي درجت على انتهاج سياسة خارجية تحث على حرية التجارة دون أي نوع من أنواع القيود، وحيث إنها، بدورها، لا تعترف في تشريعاتها بتطبيق القوانين الداخلية خارج حدود إقليمها، تعلن حكومة جمهورية أوروغواي الشرقية أنها لم تطبق أي تدابير أو قوانين من قبيل ما هو مشار إليه في ديباجة القرار ١٦/٤٨.

أوكرانيا

[الأصـل: بالانكليزيـــة]
[١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - تلاحظ حكومة أوكرانيا أن القوانين والتدابير التي هي من نوع ما هو مشار إليه في ديباجة القرار ١٦/٤٨ ليست صادرة أو مطبقة على أراضي أوكرانيا.

٢ - إن أوكرانيا المعنية بالتعاون المثمر والوثيق مع كوبا تشعر بالامتنان لشعب كوبا وحكومتها على المساعدة التي قدماها لها في معالجة الأطفال الأوكرانيين الذين عانوا من جراء كارثة تشرنوبيل.

٣ - وتعتقد أوكرانيا أن العلاقات بين الدول ينبغي أن تسير بشكل كامل وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي.

باراغواي

[الأصـــل: بالاسبانيـــة]
[١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤]

تفيد البعثة الدائمة لباراغواي لدى الأمم المتحدة بأنه لا يطبق في باراغواي أي تدبير تقييدي في حق كوبا، سواء كان ذا طابع قانوني أو عملي أو اقتصادي أو تجاري أو مالي.

البرازيل

[الأصـل: بالإنكليزيـــة]
[٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - مهدت الاتجاهات الجديدة صوب التفاهم والتعاون الدولي السبيل أمام تغيير الحالة الدولية التي ينبغي أن يسودها مناخ من الاحترام المتبادل والامتثال التام للقانون الدولي. وفي هذا السياق، ترى الحكومة البرازيلية أن المارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الاقليمية تتعارض مع ضرورة تعزيز الحوار وضمان تغليب مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - ويدعو القرار ١٦/٤٨ جميع الدول الى الامتناع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار اليه في ديباجة هذا القرار. وتشاطر البرازيل هذا الرأي تماما، كما أنها قامت بمراعاة الأحكام الواردة في ذلك القرار حيث لا يعترف نظامنا القانوني بمشروعية تطبيق التدابير التي يقصد بها أن تكون لها آثار تتجاوز الحدود الاقليمية. وقد أدت التدابير الأخرى التي اتخذت في غضون السنة الماضية الى إثارة القلق بشأن آثارها على القوانين المحلية للبرازيل. وقد تمسكت البرازيل بإخضاع الشركات الموجودة في البرازيل للتشريع البرازيلي وحده.

٣ - وقد درجت البرازيل على اعتبار أن من الضروري إنهاء كل أشكال الحواجز الاقتصادية والتجارية التي يمكن أن تعوق آفاق التعايش المؤدي الى الرخاء والرفاه، مما يحقق مزايا متبادلة. كما يجب عدم حرمان أية دولة من فرصة النهوض باقتصادها والتنمية الاجتماعية فيها.

بلغاريا

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ تموز/يوليه ١٩٩٤]

لم تتخذ جمهوريـــة بلغاريا أيـــة تدابير ترمي الى تقييد التجارة والعلاقات الاقتصادية مع كوبا ولا تتوخى تشريعاتها الداخلية تدابير من هذا القبيل.

بوتسوانا

[الأصـــل: بالانكليزية]
[٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤]

إن بوتسوانا، باعتبارها دولة ليست في حالة نزاع مع جمهورية كوبا، لم تقم بصياغة أو تطبيق أي قوانين أو تدابير مثل تلك الواردة في ديباجة القرار ١٦/٤٨ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وتقيم بوتسوانا علاقات ودية مع كوبا.

بولندا

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[٢ آب/اغسطس ١٩٩٤]

تقيم حكومة بولندا علاقات دبلوماسية طبيعية مع حكومة كوبا. ولم تصدر بولندا أو تطبق في أي وقت من الأوقات في حق كوبا أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تؤدي الى الإخلال بسيادة هذا البلد أو انتهاك حرية التجارة والملاحة. وترى حكومة بولندا أن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مسألة ينبغي تسويتها بين الدولتين المعنيتين في أقرب وقت ممكن.

بوليفيا

[الأصـــل: بالاسبانيـــة]
[٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

بالإشارة إلى الفقرة ٢ من القرار ١٦/٤٨، لم تعتمد جمهورية بوليفيا أي أحكام تناهض التجارة مع جمهورية كوبا. وبالتالي فلا توجد أي أحكام أو تدابير أو قوانين يتعين على حكومة بوليفيا إلغاؤها في هذا الصدد.

الجماهيرية العربية الليبية

[الأصـــل: بالعربيـــة]
[١١ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - تعي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تماما أن أفضل طريق لحل المنازعات بين الدول هو طريق التسوية السلمية وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - والتزاما من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بهذه المبادئ والمقاصد واحتراما منها للقانون الدولي، لم تقم بسن أو تطبيق أي قوانين من تلك المشار إليها في الفقرتين العاملتين الثانية والثالثة من القرار المذكور.

٣ - إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من الدول التي فرضت عليها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٦ وحتى الآن تدابير مشابهه للعقوبات المفروضة على كوبا، ولذلك فإنها تؤكد من جديد على ما جاء في الفقرتين العاملتين ٢ و ٣ من القرار ١٦/٤٨ وتدعو الدول المعنية الى التوقف عن تلك التدابير المفروضة على كوبا أو على غيرها واتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها.

جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ آب/أغسطس ١٩٩٤]

١ - لم تصدر حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة أو تطبق في وقت من الأوقات أي قوانين أو أنظمة من قبيل ما هو مشار إليه في الفقرة ٤ من الديباجة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٦/٤٨ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٢ - وقد دأبت الحكومة على الدوام على اعتبار أن إصدار وتطبيق مثل هذه القرارات يخل بسيادة الدول الأخرى، وكذلك بحرية التجارة والملاحة.

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - لا يوجد أي انتهاك للقرار ١٦/٤٨ في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والجمهورية تتقيد بأحكام هذا القرار.

٢ - وتلتزم حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بموقف مبدئي يقضي بألا تقوم أي دولة عضو بإصدار أي قوانين أو تدابير من أي نوع في حق أي عضو آخر، يكون من شأن تطبيقها خارج حدود الدولة النافذة فيها الإخلال بسيادة الدول الأخرى ومصالحها المشروعة وبحرية التجارة والملاحة.

٣ - وينبغي ألا يُسمح لأي دولة أن تصدر أو تطبق مثل هذه القوانين والتدابير في حق أي دولة أخرى، إذ ان مثل هذه الإجراءات يتعارض والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تؤكد مساواة الدول في السيادة وعدم التدخل في الشوؤن الداخلية للدول الأخرى أو في حرية التجارة والملاحة الدولية.

٤ - إن استمرار الحظر المفروض على كوبا منذ ما يزيد على ثلاثين عاما قد أدى الى تقييد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة في هذا البلد تقييدا شديدا والى عرقلة مسار علاقات الصداقة والتعاون بين الدول، وهذا أمر من الواضح أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهله.

٥ - وعليه، يصبح من المهم أن تتخذ الأمم المتحدة ما يلزم من تدابير لوضع حد للحظر المفروض على كوبا، كما أن على الدول الأعضاء أن تمتنع عن اتخاذ مثل هذه الإجراءات، وأن تكون واعية للأحكام المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية وأن تفي بواجباتها في هذا الصدد، وأن تحترم حق الدول في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية.

٦ - وسوف تبذل حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أقصى جهدها للوفاء بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها بموجب الميثاق.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤]

تعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن أسفها الشديد لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى، وبحكم التزاماتها المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تقم في أي وقت من الأوقات بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من قبيل ما هو مشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه. وترى حكومتنا أن إصدار مثل هذه التدابير يخل بسيادة الدول الأخرى وكذلك بحرية التجارة والملاحة.

الرأس الأخضر

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ آب/أغسطس ١٩٩٤]

وفقا للفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ١٦/٤٨ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، لا تطبق حكومة الرأس الأخضر أي نوع من التدابير الاقتصادية والتجارية الانفرادية ضد أي دولة أخرى

لأغراض سياسية. ووفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا يتضمن نظامها القانوني أي قوانين أو قواعد تمس آثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين للولايات القضائية، كما تمس حرية التجارة والملاحة.

زامبيا

[الأصل : بالإنكليزيـــة]
[٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤]

لا تجد حكومة جمهورية زامبيا أي صعوبات في تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ١٦/٤٨ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ والمتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، حيث إنها، بالفعل، لم تطبق في أي وقت من الأوقات مثل هذا الحصار ولم يصدر عنها أي قوانين في هذا الاتجاه.

زمبابوي

[الأصـل : بالإنكليزيـــة]
[٢ آب/أغسطس ١٩٩٤]

١ - تود حكومة زمبابوي، بادئ ذي بدء، أن تشير إلى أن الحظر المعمول به منذ ما يزيد على ثلاثة عقود قد تسبب للشعب الكوبي بمعاناة بشرية لا توصف. فقد أدى الحصار التجاري إلى شل النظام الصحي الكوبي الذي كان موضع حسد العديد من البلدان، إذ أن هذا الحصار قد منع كوبا فعليا من شراء وتصدير الأدوية والمعدات الطبية والمنتجات البيوتكنولوجية والمواد الغذائية. كذلك أدى الأثر التراكمي لهذه الجزاءات على مر السنين إلى خراب الاقتصاد الكوبي، مما أسفر عن نقص المواد داخل البلد، وانكماش القدرة على الوصول إلى الأسواق، وتضاؤل الواردات الضرورية للغاية.

٢ - إن زمبابوي تنادي باتخاذ الحوار منهجا لحل المنازعات بين الدول. ويتحتم تسوية الخلافات بين كوبا والولايات المتحدة على أساس المساواة والاحترام المتبادل والتفاهم. وإن من شأن رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي أن يشكل حجر زاوية في تعزيز السلم والأمن والتعاون الدولي. وعليه فإن زمبابوي تحث على اتخاذ إجراءات إيجابية في هذا الاتجاه.

سري لانكا

[الأصـــل: بالانكليزية]
[١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤]

لم تصدر سري لانكا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تؤثر في سيادة كوبا أو أن تنتهك حرية التجارة أو الملاحة. وعليه فإن مسألة إلغاء أو إبطال أي قوانين في هذا الصدد هي غير واردة.

السودان

[الأصـــل: بالإنكليزيـــة]
[٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

إن حكومة جمهورية السودان، انسجاما مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لم تصدر أو تطبق في وقت من الأوقات أي قوانين أو تدابير يؤدي تطبيقها خارج الحدود المعمول بها فيها إلى الإخلال بسيادة كوبا ومصالحها الاقتصادية المشروعة.

سويسرا

[الأصـــل: بالفرنسيـــة]
[٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤]

لم تتخذ سويسرا في أي وقت من الأوقات تدابير اقتصادية في حق كوبا. وعليه فإنه لا يوجد أي مرسوم أو قانون آخر يمكن سحبه وفقا لأحكام القرار ١٦/٤٨.

شيلي

[الأصـــل: بالاسبانيـــة]
[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - تعتبر حكومة شيلي أن تطبيق الدول الأعضاء لقوانين أو أنظمة تمس آثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولاياتها القضائية، كما تمس حرية التجارة والملاحة، يعد انتهاكا للمبادئ العامة للقانون الدولي المقبولة عامة.

٢ - إن الإضرار بالمصالح المشروعة الاقتصادية والتجارية للبلدان الثالثة، يعد مجافاة للمبادئ الأساسية لحرية التجارة بين الدول ذات السيادة. وترفض شيلي هذه المجافاة بجميع صورها.

٣ - وفي ضوء ما سلف، امتنعت شيلي عن تطبيق أو تشجيع سن قوانين أو قواعد إدارية مثل تلك المشار إليها في ديباجة قرار الجمعية العامة ١٦/٤٨.

غانا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - لا توجد في غانا أي قوانين أو تدابير من قبيل ما هو مشار إليه في ديباجة القرار ١٦/٤٨ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، والمعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

٢ - وقد صوت وفد غانا لصالح القرار لأن غانا تعتقد، على نحو ما هو وارد في القرار المذكور، أن قيام أي دولة من الدول الأعضاء بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو أنظمة يؤدي تطبيقها خارج حدود الدولة المعمول بها فيها الى الإخلال بسيادة دول أخرى وبالمصالح المشروعة للكيانات أو الأفراد الخاضعين لولاية هذه الدول، وكذلك بحرية التجارة والملاحة، إنما هي إجراءات لا تتوافق والالتزامات التي أخذتها الدول الأعضاء على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٣ - ولم تؤيد غانا في أي وقت من الأوقات قيام الولايات المتحدة بفرض حظر اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا. وبالتالي فإن غانا لن تصدر أو تطبق في يوم من الأيام قوانين من شأن تطبيقها خارج حدودها أن يؤدي الى آثار سلبية بالنسبة لكوبا.

غيانا

[الأصل: بالانكليزية]
[١ تموز/يوليه ١٩٩٤]

أيدت غيانا تأييدا كاملا القرار ١٦/٤٨ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" وصوتت لصالحه. وعليه، فإن غيانا ملتزمة بأحكام الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من القرار المذكور وهي تلتزم بالولاية التي يطرحها.

فرنسا

[الأصـــل: بالفرنسية]
[٦ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - لا تطبق فرنسا أي قانون أو تدبير من قبيل ما هو وارد في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ١٦/٤٨.

٢ - إن فرنسا قد أعلنت باستمرار موقفها الرافض لقيام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإصدار وتطبيق قوانين وأنظمة من شأن تطبيقها خارج حدود هذه الدول أن يخل بسيادة دول أخرى وبحرية التجارة والملاحة. وهذه التدابير تتضارب، في رأيها، مع المبادئ العامة للقانون الدولي العام.

٣ - وقد أشارت فرنسا بوجه خاص إلى هذه المبادئ، ومعها شركاؤها من المجموعة الأوروبية، بمناسبة إصدار تدابير من جانب واحد تهدف إلى تعزيز وتوسيع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

فييت نام

[الأصـــل: بالفرنسية]
[٧ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - لم تصدر فييت نام أو تطبق أي قوانين من نوع ما هو مشار إليه في ديباجة القرار ١٦/٤٨.

٢ - إن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ٣٠ عاما قد أصبح لاغيا لسبب أوجه هو انقضاء الحرب الباردة وولادة مرحلة جديدة يتعاظم فيها الاتجاه نحو التعاون في سبيل التنمية على أساس المساواة بين الدول، دون تمييز بين الأنظمة السياسية. وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز عدة قرارات تدعو الولايات المتحدة إلى وضع حد لسياسة الحصار التي تنتهجها. إن قانون تورنسيلي (قانون الديمقراطية في كوبا) يشكل خطوة أخرى تخالف اتجاه التعاون الراهن، كما أنه يشكل انتهاكا للقانون الدولي بوجه عام ولقواعد اتفاق الغات ولقانون التجارة الحرة بوجه خاص، وهذا يخل لا بالمصالح التجارية المشروعة لكوبا فحسب بل وبمصالح البلدان الثالثة. وقد بين واقع السنتين الماضيتين بوضوح أن قانون تورنسيلي قد لقي اعتراضات شديدة من جانب المجتمع الدولي. وترى الحكومة الفييتنامية، أن حل الخلافات بين الولايات المتحدة وكوبا لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الحوار والتفاوض.

٣ - وترى الحكومة الفييتنامية على الدوام أن إعادة المناخ السياسي الدولي السليم تقتضي إلغاء القوانين التي تتجاوز آثارها الحدود الاقليمية.

٤ - وتود الحكومة الفييتنامية الاعراب مجددا عن موقفها الداعي الى أن يقوم الأمين العام بعرض تدابير ملموسة وفعالة في تقريره بغية وضع حد لسياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

٥ - وانطلاقا من روح التفاهم والتضامن مع الشعب الكوبي، قامت حكومة فييت نام وشعبها بأنشطة تضامنية وداعمة تهدف إلى مساعدة الشعب الكوبي على التغلب على الصعوبات والعواقب الناتجة عن سياسة الحصار الآنفة الذكر.

قبرص

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤]

تتقيد حكومة قبرص، بموجب التزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تقيدا ثابتا بكافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ١٦/٤٨ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. ويلاحظ في هذا الصدد أن حكومة جمهورية قبرص لم تصدر أو تطبق في وقت من الأوقات أي قوانين أو تدابير تهدف إلى دعم الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا.

كمبوديا

[الأصل: بالفرنسية]
[١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤]

طبقا للموقف المبدئي الذي أعرب عنه منذ نهاية الدورة الأخيرة للجمعية العامة بشأن ضرورة رفع الحظر المفروض على كوبا، تأمل الحكومة الملكية لكمبوديا أن يتم في دورة الجمعية العامة هذه، رفع الحظر المفروض على شعب كوبا البريء منذ ثلاثين عاما.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤]

١ - لم تسن كندا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١٦/٤٨. وقد أصدرت كندا أمرا بوقف الامتثال في كندا لتدبير من التدابير التي تقع خارج النطاق الإقليمي للولايات المتحدة الأمريكية، الفقرة ١٧٠٦ (أ) (١) من قانون أذون الدفاع الوطني، للسنة المالية ١٩٩٣ ("قانون

الديمقراطية في كوبا"). وأبلغت حكومة كندا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برأيها ومفاده ضرورة تعديل أو إلغاء الحكم السالف ذكره والوارد في الفقرة ١٧٠٦ من قانون الديمقراطية في كوبا، بحيث لا يفهم منه أنه ينظم أنشطة الشركات الكندية في كندا.

٢ - وقد أبلغت حكومة كندا أيضا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بقلقها إزاء حكم الفقرة ١٧٠٦ من قانون الديمقراطية في كوبا الذي يحظر على السفن التي تدخل كوبا الاشتراك في تجارة البضائع أو شراء الخدمات أو تقديمها وحمل البضائع أو تفريغها في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ١٨٠ يوما من مغادرتها كوبا.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - نشأ قرار الجمعية العامة ١٦/٤٨ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ عن عدم امتثال حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قرار الجمعية العامة ١٩/٤٧ الذي اتخذته استنادا الى الحجج الوافية التي قدمها الأمين العام في تقريره (A/48/448) الذي قدمه الى الجمعية العامة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

٢ - فالولايات المتحدة لم تمتنع فقط عن سن وتطبيق قوانين وتدابير تتعدى آثارها حدودها الإقليمية وتنال من سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها، بل وعززت الحصار بأن اتخذت تدابير تخفي وراء مظهرها القانوني حقيقتها المتمثلة في تخويف وشتم بلدان ثالثة بل وممارسة الضغوط عليها وابتزازها.

٣ - وقد أثبتت حكومة الولايات المتحدة كذلك بشكل سافر عدم امتثالها قرار الجمعية العامة ١٦/٤٨ الذي يجسد إرادة المجتمع الدولي بوضوح.

٤ - إن التصريحات التي أدلى بها رئيس الولايات المتحدة شخصيا وكبار موظفي وزارة خارجيتها في أعقاب اتخاذ القرار ١٦/٤٨ وخلال عام ١٩٩٤ تؤكد من جديد عزم الولايات المتحدة على المضي قدما في تطبيق التدابير التي اتخذتها لحصار كوبا خلافا لما أوصت به الجمعية العامة.

٥ - فالولايات المتحدة ما زالت تحاول جاهدة تقويض إرادة الشعب الكوبي الثابتة في الدفاع عن حقه في تقرير المصير وسيادته وما زالت تستخدم السلاح الاقتصادي والضغوط المسلطة على البلدان الثالثة وسيلة لفرض نظام سياسي ونهج اقتصادي يسخران في خدمة مصالحها وتلبيتها.

٦ - ولم تتورع الولايات المتحدة عن انتهاك سيادة كوبا الوطنية بالمزايدة على وضعها الداخلي لاحراز مكاسب انتخابية.

٧ - وهكذا، يتواصل انتهاك أبسط قواعد القانون الدولي والمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ووثائقها الأخرى، وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية للشعب الكوبي، وتمتهن سيادة دول أخرى مستقلة وأعضاء في الأمم المتحدة وحريتها في تقرير مصيرها.

٨ - والولايات المتحدة، إذ تنكر على مواطنيها حقوقهم المدنية بحرمانهم من استقاء معلومات موضوعية عن حقيقة الحالة في كوبا وما بها تنتهج لغة الحديد والوعيد كلجام أفواه من لهم مواقف من كوبا تخالف سياستها الرسمية وتسلط عقوبات تنتهك حرية مواطنيها في أن يسافروا الى الجزيرة وتتمثل في تغريمهم مبالغ تصل الى ٠٠٠ ٢٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة وسجنهم لمدة ١٠ سنوات.

٩ - ومما يدل على أن الولايات المتحدة لم تمتثل عمليا القرار ١٦/٤٨ أنها لا تزال تطبق وتعزز تدابير ترمي الى إضعاف أو عرقلة علاقات كوبا الاقتصادية الخارجية مع العالم.

١٠ - وقد أدخلت بعض البلدان على تشريعاتها الوطنية أحكاما لا تجيز تطبيق تدابير من قبيل ما ينص عليه ما يسمى قانون توريسيللي، باعتبارها تمثل انتهاكا لسيادتها وولايتها. ومع ذلك، فقد اختفت عمليا، نتيجة تطبيق ذلك القانون، جميع المعاملات التجارية بين كوبا وكل شركة فرعية يوجد مقرها في بلد ثالث ويوجد مقر شركتها الأم في الولايات المتحدة الأمريكية.

١١ - وقد ظل حجم المعاملات مع الشركات الفرعية الموجودة في بلدان ثالثة والتابعة لمؤسسات الولايات المتحدة يتصاعد في الثمانينات حتى وصل في عام ١٩٩١ الى رقم قياسي قدره ٧١٨ مليون دولار. ويشمل ذلك المبلغ ٣٨٣ مليون دولار تكلفة الواردات الكوبية المتألفة من مواد غذائية وأدوية بنسبة قدرها ٩٠ في المائة. وتضاعفت في عام ١٩٩٢ تكلفة الواردات الكوبية بنسبة أكبر من ذلك حيث بلغ إجماليها ٤٠٧ ملايين دولار. من دولارات الولايات المتحدة.

١٢ - وبعد أن علقت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣ منح التصاريح للشركات الفرعية الموجودة في بلدان ثالثة والتابعة لمؤسسات الولايات المتحدة، تقلص حجم تلك المعاملات الى ١,٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة فقط، وهو ما يعني، اضمحلالها فعليا.

١٣ - وكانت كوبا تعقد مع تلك الشركات الفرعية صفقات تستوعب القسط الأكبر من صادراتها، ولا سيما من السكر، وتوفر لها الإيرادات اللازمة لتسديد تكاليف وارداتها من الأغذية والمنتجات الأخرى.

١٤ - وقد انقطعت تلك العلاقات بشكل مفاجئ، مما أوقع كوبا في مشاكل معقدة. فقد وجدت كوبا نفسها وقد تعين عليها أن تتدبر بين عشية وضحاها كيف تحول قسطا كبيرا من تجارتها الخارجية نحو أسواق جديدة تستعيض بها عن الموردين التقليديين الثابتين للأغذية والمنتجات الأساسية الأخرى ونحو زبائن جدد بدلا من زبائنها الذين اعتادت التصدير إليهم.

١٥ - ولا يعتبر الحظر القاضي بمنع السفن القادمة من كوبا أو المتجهة إليها وعلى متنها سلع أو مسافرون من دخول موانئ الولايات المتحدة لمدة ١٨٠ يوما انتهاكا لحقوق كوبا والبلدان الثالثة فحسب، بل وانتهاكا لمبادئ حرية التجارة والملاحة الدولية المكفولة بموجب المادة الخامسة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات).

١٦ - ولما كانت كوبا بلدا جزريا، فإن قدراتها في مجال النقل البحري تظل رهنا بقدرتها على التعاقد مع أصحاب السفن الأجانب لنقل تجارتها الخارجية. ونظرا لقربها الجغرافي من الولايات المتحدة وما يكتسيه سوق هذا البلد من أهمية بالنسبة للأسطول العامل في النصف الغربي من الكرة الأرضية، فإنها قلما تجد سفينة يمكنها أن تقدم على تحمل تبعات عدم الدخول الى موانئ ذلك البلد لمدة ستة أشهر متوالية.

١٧ - وقد ترتبت على هذا الإجراء اللاقانوني والتعسفي آثار فورية تمثلت في تقلص عدد السفن التي يمكن لكوبا التعاقد مع أصحابها وارتفاع تكاليف استئجار تلك السفن. وقد جاءت تلك القيود لتزيد من حدة القيود النافذة منذ ثلاثة عقود التي تمنع كوبا من الاستفادة من سوق السفن الخاضعة لولاية حكومة الولايات المتحدة.

١٨ - وقد تكبد الاقتصاد الكوبي خسائر وصلت، فيما يتعلق بالمواد الغذائية فحسب، الى مبلغ إضافي يزيد على ٣٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سددته كوبا في ١٩٩٣ نظير الزيادة المسجلة في أسعار المنتجات وفي تكاليف استئجار السفن.

١٩ - وقد ارتفعت تكلفة استئجار ناقلات النفط التي تخدم كوبا عما هي عليه في السوق بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٣٠ في المائة، مما حمل كوبا نفقات إضافية في تكاليف واردات المنتجات النفطية وصلت خلال عام ١٩٩٣ الى ما يقارب ١١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٠ - وسجلت تكاليف النقل الجوي نسبة مماثلة. فقد أصبحت كوبا تتكبد خسارة بمتوسط أربعة دولارات عن كل خمسة دولارات تنفقها لاستيراد منتجات من أوروبا عن طريق الجو، وهي خسارة ما كانت لتتكبدها لو لم تحرم من إمكانية إجراء تلك العمليات في منطقتها الطبيعية الخاضعة لسيطرة شركات الولايات المتحدة.

٢١ - وعموما، فإن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الكوبي في العام الماضي نتيجة لتلك الزيادات وصلت الى ما يزيد على ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٢ - وقد أنفق مثلا مبلغ إضافي قدره ٥٨٨ ٣٩٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لاستيراد أدوية من أوروبا، وكان يمكن لشبكة المراكز الصحية بهذا المبلغ أن تحصل على ما يزيد على ٥,٦ أطنان من مجموعة واسعة من المضادات الحيوية مثل الكلورمفينيكول.

٢٣ - ولم تكن الصعوبات لتقف عند هذا الحد، ذلك أنه نظرا لصعوبات استئجار السفن فإن الموردين الذين كانوا يتعاقدون عادة على توريد السلع على أساس دمج تكلفة السعر والشحن والتأمين عدلوا شروط التسليم، فأصبح الطرف الكوبي هو الذي يتحمل تكلفة استئجار السفينة.

٢٤ - ويتسبب ذلك في حدوث تأخيرات وإبرام عقود جديدة لاستيراد المنتجات وازدياد النفقات، فضلا عن وصول الإمدادات بصفة غير منتظمة، مما تترتب عليه أضرار يتحمل السكان تبعاتها سواء على مستوى الانتاج أو الخدمات أو الاستهلاك.

٢٥ - ولا أدل على ذلك من عملية استيراد مليوني قارورة من قوارير السلبوتامول من آسيا التي سددت كوبا تكلفة استيرادها جوا بسعر ٧ دولارات من دولارات الولايات المتحدة للكيلوغرام الواحد. وقد اضطرت كوبا الى استيراد كميات من مسحوق الحليب بتكلفة لكل طن كان يمكن أن تشترى بها ٢,٦ من الأطنان من هذا المنتج.

٢٦ - وتترتب على جميع هذه الأضرار الاقتصادية آثار شديدة تستنزف موارد البلد القليلة، مرغمة على تقليص وارداته من المواد الغذائية ومدخلات الإنتاج الرعوية والزراعية والأدوية.

٢٧ - وقد تراجعت مستويات توافر السلع الأساسية واستهلاكها حتى وإن كانت نسبة تقلص استيراد تلك السلع تقل عن متوسط تقلص إجمالي الواردات، وهو ما تترتب عليه آثار سلبية بل ويقلص الى حد بعيد من احتمالات تحقيق التنمية. وقد عمدت الولايات المتحدة الى تشديد حصارها على كوبا في الوقت الذي يسعى فيه بلدنا جاهدا الى الاندماج في الاقتصاد العالمي وإصلاح نظامه الانتاجي وتكييفه بما يتماشى مع الأوضاع الجديدة السائدة في الساحة الدولية.

٢٨ - والولايات المتحدة تمضي قدما في سعيها لإحباط تلك الجهود التي تبذلها كوبا وإثارة مشاكل إضافية لها لإثارة سخط السكان وحملهم على التنكر لحكومتهم، وهو ما أعلن رسميا.

٢٩ - ففي مناقشة جرت في آذار/مارس ١٩٩٤ في كونغرس الولايات المتحدة تناولت مشروع القانون H.R.2229 الذي قدمه النائب تشارلز رينجل بالاشتراك مع ٣٥ نائبا آخر بغية إنهاء الحصار المفروض على

كوبا، أعلن أحد أعضاء الكونغرس المعارضين لتلك المبادرة بكل وقاحة أن الحصار "ضروري باعتباره عملا ينخر تدريجيا هياكل البلد من أساسها ويزرع بذور العصيان في صفوف السكان".

٣٠ - وتأتي التدابير الجديدة التي فرضت ضد كوبا لتزيد من حدة الصعوبات القائمة أصلا بسبب حرمان البلد من مصادر التمويل الخارجية. ذلك أن التدخلات التي تقوم بها سلطات الولايات المتحدة لدى المؤسسات المالية والضغوط التي تمارسها عليها تمنع تقديم أي شكل من أشكال المساعدة الى كوبا أو منحها أية معاملة تفضيلية في الحصول على الائتمانات.

٣١ - وقد ترتبت على تحول كوبا نحو أسواق جديدة آثار سلبية أضرت باقتصاد البلد وظروف سكانه المعيشية نتيجة للارتفاع الكبير المسجل في تكاليف المشتريات، ووصول الإمدادات بصفة متقطعة والاضطرابات المسجلة في مسالك التوزيع والإنتاج.

٣٢ - ورغم التدابير التي اتخذت للتخفيف من آثار القيود الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة، اضطرت كوبا، بحكم حاجتها الماسة لتأمين الإمدادات، الى أن تشتري المنتجات بأسعار تفوق أثمانها وأن توافق على قروض بشروط أقل تساهلا وأن تستأجر السفن بأسعار تفوق الأسعار المعمول بها في السوق.

٣٣ - وقد اضطرت كوبا من جهة أخرى الى أن تعرض صادراتها بأسعار دون أثمانها تعويضا بذلك عن كل خسارة قد تلحق شركاءها التجاريين بسبب تعاملهم معها متجاهلين ضغوط الولايات المتحدة.

٣٤ - وقد أقامت كوبا الدليل، في المداولات التي جرت خلال دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين وفي الوثائق المعممة، على أن الولايات المتحدة تستعمل ضدها السلاح الاقتصادي المتمثل أساسا فيما تمارسه من ضغوط على الكيانات المستقلة والكيانات الحكومية التابعة لبلدان ثالثة.

٣٥ - وبعد أن صدر القرار ١٦/٤٨، تجاهلته حكومة الولايات المتحدة، وظلت تمارس ضغوطها المباشرة على حكومات البلدان الثالثة وكياناتها المستقلة لمنعها من إقامة علاقات تجارية مع كوبا وتطويرها ومن مزاولة الاستثمار أو أي نشاط اقتصادي آخر.

٣٦ - وتوجد بحوزة الحكومة الكوبية معلومات موثوق بها ودقيقة بشأن تلك الممارسات.

٣٧ - فحكومة الولايات المتحدة تستند الى قانون تورسيلي لتعليل اعتراضها على منح كوبا معاملة تفضيلية فيما تدلي به من تصريحات علنية للضغط على حكومات البلدان الثالثة ومؤسساتها.

٣٨ - ويبدو أن الولايات المتحدة تهدف من وراء ذلك مساواة كوبا في المعاملة مع سائر البلدان ولكنها في الواقع تبذل جهودها بشتى الوسائل لتسليط أبشع الشروط التعجيزية والتمييزية في حق كوبا التي تخالف أبسط قواعد التعامل التجاري العادية.

٣٩ - ورغم أن حكومة الولايات المتحدة لجأت في ذلك الى استخدام أشكال مقنعة لا تكشف نواياها أمام المجتمع الدولي، فإنها لم تقتصر على استخدام قنواتها الرسمية سواء فيما يتعلق بممارسة تلك الضغوط دون هوادة أو من حيث تكريس سلطة رئيس الولايات المتحدة التقديرية في أن يفرض عقوبات على أي بلد يقدم مساعدة اقتصادية لكوبا.

٤٠ - وقد تسنى أيضا للحكومة الكوبية والمنظمات غير الحكومية التي ترصد في كوبا هذه السياسة الاضطهادية. أن تلمس أن الولايات المتحدة لا تترك أية مشاورات أو مفاوضات كبيرة كانت أم صغيرة بين كوبا وعواصم بلدان ثالثة دون أن تتابع مسارها عن كثب من خلال أجهزة استخباراتها وغيرها من الأجهزة المتخصصة، بغية افسادها.

٤١ - وقد وصل بها الأمر في حالات محددة الى استخدام أشخاص على صلة مباشرة أو غير مباشرة بتلك المفاوضات.

٤٢ - وتقوم سلطات الولايات المتحدة، بالإضافة الى ذلك ولتحقيق الأغراض ذاتها، بتتبع أنشطة مختلف المنظمات والمجموعات غير الحكومية المضطلع بها داخل الولايات المتحدة أو في بلدان ثالثة بغية مساعدة الشعب الكوبي في جهوده المقاومة للحصار.

٤٣ - وقد نجحت حكومة الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣ في إحباط مفاوضات هامة بين كوبا وشركة من دول أمريكا اللاتينية. وقد اتضح أن المقصود تصوير قطع المفاوضات في مرحلة متقدمة بأنه ناتج عن ضغوط مصدرها شركة عبر وطنية تابعة للولايات المتحدة لها مطالبات في ممتلكات مشمولة بتلك المفاوضات.

٤٤ - ومع ذلك، فإنه يجدر بالإشارة أن كوبا تمتلك أدلة تثبت أن حكومة واشنطن هي التي أمرت بمتابعة تلك المفاوضات عن كثب والتحقق من أنها تشمل فعلا تلك الممتلكات، واتضح أن الشركة المذكورة لا دخل لها في الأمر.

٤٥ - وبمجرد أن تحققت الولايات المتحدة من ذلك بادر موظفو سفارتها في البلد المعني، بناء على تعليمات من حكومتهم، "بإبلاغ" الكيانات المشاركة في تلك المفاوضات "بما قد تتعرض له من تبعات قانونية بسبب تلك العملية".

٤٦ - ومن المفارقات أن اسم تلك الشركة يرد في قائمة شركات الولايات المتحدة التي التمست من وزارة الخزانة تصاريح للتعامل مع كوبا من خلال شركاتها الفرعية الموجودة في بلدان ثالثة.

٤٧ - وتوجد أيضا بحوزة كوبا أدلة دامغة تثبت أن الولايات المتحدة تدخلت بشكل مباشر في عملية مفاوضات أخرى مع شركات أوروبية أجرتها كوبا بغية تعزيز قدرتها على توليد الطاقة وأن تدخلها هو الذي أطال كثيرا في أمد المفاوضات.

٤٨ - ولما كان الأمر يتعلق ببرنامج للطاقة أشرفت عليه منذ مراحله الأولى هيئات الأمم المتحدة الدولية المتخصصة ويتعلق بصفقة بين كوبا وكيانات مستقلة تماما فإن ضخامة العملية كانت تستدعي إجراء مشاورات معينة مع سلطات البلدان المعنية.

٤٩ - وقد كانت تلك المشاورات بالذات هي المنفذ الذي استغلته حكومة الولايات المتحدة لإبلاغ حكومات البلدان المعنية، على غرار ما فعلت مع غيرها، بأن الولايات المتحدة لا تنظر بعين الرضا إلى عقد تلك الصفقة، محذرة من أن ذلك قد يتصادم مع مصالحها وقد تترتب عليه بالتالي آثار تنال من علاقاتها الثنائية مع تلك البلدان.

٥٠ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أوعزت وزارة الخارجية إلى جميع بعثاتها في الخارج أن تخاطب رسميا حكومات البلدان المعتمدة لديها وأن تحثها على ممارسة ضغوط على رعاياها وشركاتها التجارية لمنعهم من الدخول مع كوبا في أية علاقات تجارية أو استثمارية.

٥١ - وكانت الذرائع التي تذرعت بها حكومة واشنطن لتبرير عملها هذا هي:

(أ) أن كوبا يمكن أن تعرض للاستثمار ممتلكات يمتلكها رعايا الولايات المتحدة؛

(ب) أن الولايات المتحدة تعارض الاستثمار في الاقتصاد الكوبي ما دامت الحكومة الكوبية مستمرة في انتهاج سياسة مناهضة الديمقراطية والقمع الداخلي.

٥٢ - ولتحقيق هذا الضغط، عممت حكومة الولايات المتحدة وثيقة تتسم بطابع ترويعي سافر ذكرت فيها أن الولايات المتحدة ما زالت مقيمة على مطالباتها من كوبا وتنتظر الوفاء بها، ولذلك فإن أي نقل لهذه الممتلكات إلى أطراف أخرى يمكن أن "يعقد" أيلولتها إلى أصحابها الأصليين.

٥٣ - ونتيجة لهذا التصرف من جانب الولايات المتحدة، تأثرت بشكل خطير المفاوضات الجارية مع مؤسسات تنتمي إلى بلدان مختلفة، بما في ذلك صفقات تقررت بالفعل.

٥٤ - وفيما يتعلق بذلك لا بد من الإشارة إلى الوثيقة A/48/258 المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وتذكر هذه الوثيقة بوضوح أن التأميمات لا يمكن أن تبرر التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد كوبا، وليس لها سوابق أو أسس في القانون الدولي تعزز المطالبة بالممتلكات والحملة الجارية في هذا الصدد.

٥٥ - وإذا كان لم يتيسر في حالة الولايات المتحدة التفاوض أو الاتفاق بشأن التعويض عن الممتلكات المؤممة فلأن حكومة هذا البلد ترفض السماح بإيجاد حل دائم لهذه المسألة.

٥٦ - والواقع أن كوبا توصلت إلى اتفاقات تعويض مع بلدان منشأ الملاك الآخرين للممتلكات المؤممة. والويات المتحدة هي الاستثناء الوحيد.

٥٧ - وهكذا رفضت سلطات الولايات المتحدة أي إمكانية للتفاوض، بل شنت بدلا من ذلك حربا اقتصادية وتجارية وسياسية ودبلوماسية لعزل كوبا عن العالم، فأصبحت بذلك هي العقبة الرئيسية أمام الحل.

٥٨ - ولا بد من الإشارة إلى أن محاولات الضغط من جانب حكومة الولايات المتحدة قد أدت إلى إرجاء اجتماع وزراء خارجية المجموعة الكاريبية الذي كان محددا له شهر شباط/فبراير ١٩٩٤.

٥٩ - فقد هددت واشنطن هذه البلدان ذات السيادة بحرمانها من المعاملة الاقتصادية التفضيلية ومن المساواة الجمركية التي تطلبها لصادراتها إذا لم تمنع انضمام كوبا إلى رابطة دول البحر الكاريبي المنشأة حديثا.

٦٠ - ونفس سياسة العزل الصحي هذه، التي استهجنها رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية في مؤتمر القمة الذي عقدوه في كرتاخينا ده إنديا س في حزيران/يونيه ١٩٩٤، هي التي طبقت لإبعاد كوبا عما يسمى "مؤتمر قمة الأمريكتين"، كما لو كان من الممكن أن تمحى من الخريطة الجزيرة وسكانها البالغ عددهم ١١ مليون نسمة.

٦١ - وتلقت كذلك وزارات الخارجية في مجموعة من البلدان الافريقية التي لكوبا معها مستوى طيب من التعامل الاقتصادي مذكرات من سفارات الولايات المتحدة تقول إن أي مفاوضات تجارية أو مشاريع مشتركة مع كوبا يجب التشاور بشأنها مع حكومة واشنطن.

٦٢ - كذلك تعرضت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين روسيا وكوبا، هي الأخرى، لمضايقات مستمرة من حكومة الولايات المتحدة التي سلكت مختلف السبل لقطع هذه العلاقات ولعدم إبرام صفقات مشتركة.

٦٣ - وتمثلت هذه الضغوط في تهديدات محددة تشير إلى أن منح كوبا حصصها من المساعدة الاقتصادية يمكن أن يتحول إلى قيود بالغة في العلاقات الاقتصادية بين روسيا والولايات المتحدة.

٦٤ - وشملت هذه الضغوط أيضا عروضا جديدة بتوفير السكر للسوق الروسية، في محاولة لقطع الطريق بهذا الشكل على الصادرات الكوبية. وقد تضمن تقرير الأمين العام (A/48/448) سوابق لهذا التصرف الأخير.

٦٥ - وفي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، كما حدث في عام ١٩٩٢، استمرت حكومة الولايات المتحدة في البحث بانتظام عن المعلومات المتعلقة بمبيعات نفط محتملة لكوبا بهدف عرقلتها وحرمان كوبا من هذا المورد الحيوي لاقتصادها.

٦٦ - وهذا التصرف الإصراري من جانب الولايات المتحدة قد تبدى مؤخرا في الضغوط الفاشلة التي تعرضت لها حكومة جمورية كولومبيا بسبب قرارها بيع النفط لكوبا، ولجأت الولايات المتحدة في هذا السبيل إلى التشكيك في مصداقية كوبا كشريك تجاري.

٦٧ - وفي هذا المرحلة أيضا ما زالت ماثلة في الأذهان الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على مختلف الشركات الأجنبية التي قررت الاشتراك في استكشاف البترول الكوبي والتنقيب عنه أو ما زالت تتفاوض بهذا الشأن.

٦٨ - وفي محاولة متعمدة لمواصلة الأعمال التي شجبتها الجمعية العامة، أجرت وزارة الخارجية اتصالات مع مختلف شركات النفط في الولايات المتحدة التي أممت حكومة كوبا ممتلكاتها.

٦٩ - وكان هدف وزارة الخارجية في كل حالة "تنبيه" هذه الشركات إلى أن التدفق المتزايد للاستثمارات الأجنبية على كوبا، التي اجتذبتها الاحتمالات الجديدة لاستكشاف النفط، يمكن أن يعقد المطالبات المتعلقة بممتلكاتها السابقة وأن يثير مشاكل سياسية وقانونية خطيرة.

٧٠ - واقترح الموظفون على مديري الشركات التي فوتحت في الأمر "اتخاذ الإجراءات اللازمة" مع منافسيهم حتى يتفادوا من الآن، بعد رفع الحصار، موقف العجز عن ولوج السوق الكوبية مع وجود شركات أخرى لها حقوق تعاقدية في مجال الاستخراج والاستكشاف والتطوير.

٧١ - ولم يقنع ممثلو حكومة الولايات المتحدة بهذه التصرفات فانصرفوا إلى سؤال مختلف شركات النفط الدولية التي لها استثمارات مباشرة أو بالمشاركة مع شركات وطنية في سوق أمريكا اللاتينية للتأكد من أنها لم تتخذ خطوات للاستثمار في كوبا.

٧٢ - وظلت حكومة الولايات المتحدة ودوائرها الخاصة تتابع متابعة دقيقة ومنتظمة تطور الكيانات الاقتصادية الكوبية التي تقدم موارد كبيرة لاقتصاد البلد بسبب التغيرات في هيكلها الوظيفي وعوامل أخرى، كالتمويل الخارجي والاشتراك مع رؤوس الأموال الخارجية.

٧٣ - وكانت إحدى أولويات الولايات المتحدة في البحث عن هذه المعلومات هي تحديد الشركاء الأجانب للشركات الكوبية بهدف تحييدهم.

٧٤ - وفي عام ١٩٩٣ بعثت وكالات حكومة الولايات المتحدة بتعليمات بالعمل على التقرب إلى شركتين في أمريكا اللاتينية وشركة أوروبية من شركاء المؤسسات الكوبية وذلك لتحقيق هدف صريح هو إحباط صفقاتها مع كوبا.

٧٥ - وكانت هذه الشركات تزود كوبا بالمواد الأولية والمعدات والمساعدة التكنولوجية اللازمة لإنتاج مستحضرات التجميل والعطور والصابون، وهي منتجات فيها نقص شديد في البلد.

٧٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ضغط كريسينسيو أركوس، سفير الولايات المتحدة السابق في هندوراس، على سلطات هذا البلد لكي تبتعد عن هافانا عندما حاولت شركات خاصة عقد صفقات مع كوبا.

٧٧ - وفي آذار/مارس ١٩٩٤، قرر سفير الولايات المتحدة في المملكة المتحدة أن يتصل شخصيا برجل أعمال بريطاني بارز قبل أن يقوم برحلته المزمعة إلى كوبا. وكان هدفه هو ثني هذا الرجل عن عقد صفقات مع كوبا.

٧٨ - وتحقيقا لذلك قدم له السفير وثيقة تؤكد أن الاقتصاد الكوبي في مرحلة انحدار لا رجعة فيها وأنه ليس هناك أي مؤشر إلى النهوض في المستقبل القريب، وهذا، مضافا إلى الحالة السياسية الداخلية والنزاع القائم مع المصالح التي استولت عليها كوبا، يجعل أي استثمار في هذا البلد بالغ الخطورة.

٧٩ - وقام موظفون تابعون للولايات المتحدة بضغوط مماثلة على مدير تنفيذي أوروبي آخر من ألمانيا كان قد سافر إلى كوبا للتفاوض على اشتراك هيئته المحتمل في تمويل استثمارات في الجزيرة.

٨٠ - ومنذ عدة أشهر فقط، واجه المديرون التنفيذيون لشركة (Sherritt Gordon) الكندية ضغوطا من أجل منع إقامة أعمال مشتركة مع الشركة الكوبية Níquel S.A. وكانت الحجة التي سيقت هي الملكية المدعاة من جانب الولايات المتحدة لمصنع لتنقية المعادن كائن في أراضي كوبا.

٨١ - ومما يذكر أيضا أن كوبا في هذه الآونة قد شهدت أسواقها الموردة لناظمات نبضات القلب تتقلص تقلصا مذهلا بسبب أن الشركة الاسترالية Teleectronics قد حُظِر عليها بيع هذه الأجهزة لكوبا لكونها

تحتوي على مكونات مصنعة في الولايات المتحدة، في حين أن قسم ناظمات نبضات القلب بشركة Siemens Elema AB السويدية قد اشترته منذ بضعة أيام شركة تابعة للولايات التحدة قامت في الحال بوقف المبيعات، كما فـُعل ذلك من قبل مع شركة "JBIW" التابعة للمملكة المتحدة.

٨٢ - والنتيجة التي لا يمكن تصديقها هي أنه في خواتيم هذا القرن، فإن حكام البلد الذي يسعى إلى قيادة العالم يحملون في ضميرهم وزر معاناة مئات الكوبيين الذين تعتمد حياتهم الآن على ناظم لضربات القلب.

٨٣ - ومن الناحية الأخرى، فإن حكومة الولايات المتحدة قد استخدمت شركات كانت قد نزعت ملكية أموالها، بعضها ليست على الأقل تابعة للولايات المتحدة، من أجل تخويف المستثمرين المحتملين في كوبا.

٨٤ - وهذا على سبيل المثال لا الحصر هو حالة شركة Bacardi S.A التي وجهت رسالة إلى رئيس رابطة منتجي الروم في جزر الهند الغربية محذرة إياه من أن الشركة المذكورة ستطالب على نحو قانوني بممتلكاتها في كوبا وستطالب بالتعويض.

٨٥ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، فإن شركة بريطانية هامة تباشر أعمالا تجارية مع كوبا قد خضعت لضغوط من أجل قطع صلاتها مع كوبا.

٨٦ - وفي هذه الحالة، استخدمت الولايات المتحدة كطريقة لتحقيق أغراضها قسم الشركة المذكورة الموجود بالولايات المتحدة الذي خاطبه - بنوايا تخويفية بشكل واضح - رئيس ما يسمى المؤسسة الوطنية الكوبية - الأمريكية، وهي منظمة أنشأتها صراحة الحكومات السابقة للولايات المتحدة من أجل التشجيع على الإطاحة بالحكومة الكوبية.

٨٧ - وتوجد دلائل موثقة بشكل كبير على قيام وكالات حكومة الولايات المتحدة باستخدام هذه المنظمة في أعمال مماثلة إزاء شركات أجنبية أخرى تقوم بتطوير صلات اقتصادية وتجارية مع كوبا.

٨٨ - ففي أوائل عام ١٩٩٤، تلقى رئيس شركة سياحة بأمريكا الوسطى تحذيرات شتى من موظف رفيع المستوى بسفارة الولايات المتحدة في بلده لكي يوقف عملياته مع كوبا، متذرعا بحجة أن في ذلك انتهاكا لقانون توريسيلي.

٨٩ - وبصورة موازية لذلك، قامت السفارة نفسها بالضغط على شركة أخرى تعمل في النقل الجوي، مهددة إياها بإلغاء عقودها الخاصة بإجراء رحلات إلى ميامي وهيوستون ومدن أخرى بالولايات المتحدة، إذا واصلت هذه الشركة أعمالها مع كوبا.

٩٠ - وعند إتمام وضع هذا التقرير، تلقت حكومة كوبا تأكيدا بأن أحد بلدان أمريكا الجنوبية قد تعرض لضغوط قوية من أجل الحيلولة دون أن تتوصل شركة الطيران الكوبية إلى اتفاقات بشأن النقل الجوي والسياحة مع كيانات تجارية تابعة لتلك الدولة.

٩١ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٤، تعرضت شركة هولندية لضغوط من جانب شركة تابعة للولايات المتحدة من أجل وقف مفاوضاتها مع كوبا.

٩٢ - وقد قام موظفون تابعون لحكومة الولايات المتحدة بالاتصال بالمديرين التنفيذيين للشركة المعنية وطلبوا منهم العمل على أحباط هذه المفاوضات، مقدمين كذريعة ادعاءات بخصوص المطالبات المتعلقة بالممتلكات التي كانت لديهم سابقا في الصناعة موضع الاستثمار.

٩٣ - وإزاء النمو المتزايد للسياحة في كوبا، حاولت حكومة الولايات المتحدة استغلال أسواق أخرى في منطقة البحر الكاريبي لكي تصرف إليها انتباه المستثمرين المحتملين في السوق الكوبية.

٩٤ - وقامت حكومة الولايات المتحدة، في هذا الاتجاه، بمنح بيدرو روسيليو، حاكم بورتوريكو، "تسهيلات" محددة من أجل إظهار السوق السياحية لهذه الجزيرة بقوة أكبر، ولاسيما إظهارها أمام المكسيك.

٩٥ - وتشمل هذه الخطة فتح مكتب تمثيل في بورتوريكو بدعم كامل وتمويل من الحكومة الاتحادية التي يتمثل غرضها الوحيد في تحديد منظمي المشاريع المكسيكيين المهتمين بكوبا وعرض مزايا أكبر عليهم إذا هم استثمروا في بورتوريكو.

٩٦ - وقد أوضح روسيليو، في محادثات خاصة، أن حكومة الولايات المتحدة مهتمة اهتماما خاصا بتقوية العلاقات الاقتصادية لبورتوريكو مع المكسيك ومنطقة البحر الكاريبي من أجل التصدي للتقارب بين هذه البلدان وكوبا.

٩٧ - ومن ناحية أخرى، تحاول الولايات المتحدة أن تخدع الرأي العام العالمي بتأكيدها، بصورة تتسم بالاحتيال، على الطابع الإنساني الزائف لقانون توريسيلي.

٩٨ - ويشار بذلك إلى الترخيص بتقديم منح غذائية إلى كوبا في القسم المسمى "فرع تقديم المساعدة إلى شعب كوبا"، في حين أنه يُنص في القانون نفسه على حظر منح تراخيص للشركات الفرعية الموجودة في بلدان ثالثة للاتجار مع كوبا.

٩٩ - ومن المعروف أن ٩٠ في المائة من مجموع هذه التجارة يتعلق بالأغذية. ولكن بالإضافة إلى ذلك، فإن القناع الإنساني قد سقط إزاء تدابير الضغط الواضحة التي تعرضت لها المنظمات غير الحكومية والمواطنون الأفراد الذين حاولوا توصيل مساعدتهم إلى كوبا.

١٠٠ - وبقيام حكومة الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة ولأول مرة منذ ٣٥ عاما بالإذن بإرسال شحنة معونة إنسانية مقدمة من جانب مهاجرين كوبيين يرغبون في الحفاظ على علاقات طبيعية مع بلدهم، فإنها تحاول أن تخدع الرأي العام والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالفحوى الحقيقية لقانون توريسيلي.

١٠١ - ولكن بالإضافة إلى ذلك، وحتى لا نقع في شرك الخديعة، فإن التضامن الذي نعرب عن شكرنا كثيرا إزاءه لا يفي اليوم إلا بأقل من ١ في المائة من الاحتياجات الاقتصادية للبلد. ومن المعروف أن ما من دولة يمكن أن تعيش وتنمّي نفسها على أساس المساعدات الإنسانية.

١٠٢ - وتمتلك كوبا هياكل أساسية اقتصادية وقدرات بشرية كافية تمكنها، في الأوضاع العادية، من مواجهة تحديات تنميتها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم هذا الحق الذي تشترك فيه كوبا مع شعوب كثيرة.

١٠٣ - وتتمثل إحدى الخدع الأخرى لقانون توريسيلي في محاولة إبداء مرونة مدعاة من أجل منح تراخيص لتصدير الأدوية إلى كوبا، بينما تسعى نفس وكالات حكومة الولايات المتحدة لكي تطبق بصرامة الحظر المفروض على تصدير المواد الأولية والمنتجات الوسيطة من أجل الصناعات الكوبية للمواد الصيدلانية وللمعدات الطبية.

١٠٤ - وفي الواقع، فإن المرونة المدعاة في منح تراخيص تصدير الأدوية إلى كوبا إنما تقتصر على المنتجات التامة الصنع وتنطوي على شروط جمة يستحيل الوفاء بها أو قبولها من جانب كوبا أو أي بلد آخر.

١٠٥ - والأضرار التي تسبب فيها اشتداد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة قد جعلت الأوضاع المعيشية للشعب الكوبي أكثر صعوبة. فالأضرار التي لحقت بخدمات النقل والكهرباء وخدمات أخرى هي أضرار شديدة. وأصبح توريد الوقود المنزلي وأدوات ووسائل الصحة والنظافة ومنتجات أساسية منزلية أخرى يتسم بالانقطاع.

١٠٦ - وقد انخفض بصورة جوهرية توافر منتجات الألبان، وحتى عندما يُكفل استهلاكها لقطاعات معينة من السكان مثل الأطفال والمسنين والمرضى، لا يكون من الممكن ضمان توافر هذه المنتجات الغذائية لجميع السكان الذين يحتاجون اليها.

١٠٧ - وأوجه النقص هذه، مضافا إليها أوجه النقص الخاصة بأغذية أساسية أخرى، تتسبب بالفعل في انخفاض وزن الأطفال المولودين أحياء في كوبا.

١٠٨ - ويوجد نقص في الأدوية، وعلى الرغم من أنه يُكفل توزيعه على المرضى الذين يخضعون لعلاج منتظم وعاجل وأنه تُتاح للسكان بصورة عامة مركبات فيتامينية، فإنه يحدث انقطاع في عرض الأدوية والمنتجات الصحية الأخرى.

١٠٩ - وقد تمكنت المستشفيات، هي والنظام الصحي الوطني بصورة عامة، من الحفاظ على مستوى مقبول وفعال من تقديم المساعدة، بفضل الاستثمارات المتحققة خلال أكثر من ٣٠ عاما في هذا القطاع، وبفضل مؤهلات وتفاني الأفراد العاملين فيهما، على الرغم من الصعوبات وأوجه النقص المادي التي يواجهونها والتي تؤثر على تقديم هذه الخدمة إلى السكان.

١١٠ - وحوفظ على استمرار نظام التعليم في أداء مهامه على الرغم من أنه لا تتوافر له المواد المدرسية والأدوات التعليمية مثل الأقلام الرصاص والكراسات والكتب والوسائل الأخرى بكميات كافية.

١١١ - وقد أحس السكان الكوبيون بقسوة سياسة الحصار اللاإنسانية التي تفرضها الولايات المتحدة والتي ما زالت تؤثر على الحياة اليومية للمجتمع، وهو الحصار الذي لم تَعف من أوجه النقص والصعوبات المترتبة عليه أشد قطاعات السكان قابلية للتأثر في هذا الصدد، وهي: الأطفال والنساء والمسنون والمرضى.

١١٢ - وكانت السياسة الاجتماعية التي تطبقها الدولة الكوبية والتوزيع المنصف للموارد النادرة المتاحة للبلد هما وحدهما اللذان مكنا من تجنب أن يكون لوقع الحصار تأثير أكبر حتى منه الآن على السكان.

١١٣ - ومع ذلك، فإن استمرار هذه الحالة الشاذة يمكن أن ينطوي على عواقب خطيرة على الدولة، ليس فقط من ناحية تعريض برامجها الاجتماعية للخطر وهي البرامج التي عانت بالفعل من آثار سياسة الإبادة الجماعية هذه التي تنتهجها الولايات المتحدة، ولكن أيضا من ناحية نفس بقاء الشعب الكوبي.

١١٤ - ووفقا للتقديرات، فإن ما وقع في عام ١٩٩٣ من أضرار اقتصادية، إذا وضع في الاعتبار الدخل الذي كان يمكن تحقيقه والنفقات الإضافية الناجمة عن الحصار، قد تجاوز ٩٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١١٥ - ولو احترمت الولايات المتحدة مطالبة المجتمع الدولي، المعرب عنها في قراري الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨، لكان في مقدور الشعب الكوبي أن يتمتع بجزء هام من هذه الموارد، يكفي لاستعادة المستويات التي كان قد تم بلوغها من استهلاك المواد الغذائية والأدوية والسلع الأساسية الأخرى للسكان وكذلك، بالإضافة إلى هذا، تهيئة الأوضاع المؤاتية لإعادة تنشيط قطاعات هامة من الاقتصاد.

١١٦ - وهذه العناصر المعروضة أعلاه تقيم الدليل على أن حكومة الولايات المتحدة تتشبث بسياسة العداء التي تنتهجها ضد كوبا، كما تتشبث بإصرارها على تغيير النظام السياسي لدولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة، مما يجعلها تواصل انتهاك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

١١٧ - كذلك فإن حكومة الولايات المتحدة تقوم خصوصا بانتهاك قرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ولا تكترث بهذه القرارات.

١١٨ - وفي هذا الصدد، فإن الحكومة المذكورة تتشبث بتطبيق قوانينها وتدابيرها المتعلقة بالحصار خارج اقليمها وتباشر أعمالا مختلفة ومستمرة من أجل التدخل في العلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان الأخرى وكوبا، على الرغم من أن مثل هذه القوانين والتدابير قد أدينت صراحة في القرارات المذكورة التي اتخذتها الجمعية العامة، لكونها تؤثر على سيادة وولاية دول أخرى وعلى حرية التجارة والملاحة.

١١٩ - ومن النتائج الواضحة أيضا في هذا الصدد أن الجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة من أجل تشديد الحصار على كوبا ستؤدي إلى حرمان الشعب الكوبي من الحصول على المنتجات والخدمات الأساسية مثل الطاقة والأدوية والمواد الغذائية والمواد الأساسية الأخرى، التي تؤثر بصورة مباشرة على نوعية حياة السكان، كما تؤدي إلى تعويق قدرات الاقتصاد الكوبي على انتاج هذه السلع أو توليد الموارد من العملات الصعبة الضرورية لاقتنائها.

١٢٠ - ويترتب عليها أيضا تضرر التعليم والثقافة والفنون وتشييد المساكن والمؤسسات الدينية والصحية ودور النشر والصحافة والمواصلات وسبل الراحة والتجارة الداخلية برمتها والعمالة والمعاهد العلمية والنشاط السياحي للمواطنين.

١٢١ - وتحاول حكومة الولايات المتحدة بذلك كله أن تبلغ مراميها السياسية غير القانونية واللاأخلاقية فيما يتعلق بكوبا.

١٢٢ - وإن الحكومة المذكورة، إذ تتصرف على هذا النحو، لا تظهر فحسب احتقارها العميق للمبادئ والقواعد العالمية الخاصة بالتعايش المشترك التي تقول إنها تحترمها، بل إنها تدوس أيضا بنزعة لا إنسانية متسمة بالغدر على كرامة الشعب الكوبي وحقوقه الأساسية، مثل الاستقلال، والسيادة، وتقرير المصير، والحق في كل من التنمية والصحة والتغذية والعمل، بل والحق في الحياة نفسها.

١٢٣ - ويلاحظ المجتمع الدولي بذهول ورفض متزايد إبقاء الولايات المتحدة على سياسة قوامها العداء والحصار تجاه كوبا، يتضح أنها تتسم باللاعقلانية والتناقض على السواء في ضوء اتجاهات الحقبة الحالية

وتتهدد مناخ السلم الدولي والتعاون الذي تحتاج إليه جميع الشعوب من أجل العكوف على حل أكثر مشاكلها إلحاحا.

١٢٤ - وقد أعربت الجمعية العامة لمدة عامين متتالين عن الالتزام المتعلق بهذا التطلع العادل، وذلك باتخاذها القرارين ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨. ولذلك، ما زالت كوبا تأمل في أن تضطلع الأمم المتحدة بالدور المنوط بها من أجل إنهاء هذا الظلم الكبير.

كولومبيا

[الأصـــل: بالاسبانيـــة]
[٨ تمـــوز/يوليـــه ١٩٩٤]

تحتفظ حكومة كولومبيا في الوقت الراهن بعلاقات دبلوماسية وقنصلية مع حكومة كوبا. وفي هذا السياق ذاته، لم تسن كولومبيا في قوانينها المحلية أي أحكام تخالف حرية التجارة والملاحة، وبذا فهي تمتثل لالتزاماتها التعاقدية التي أكدها ميثاق المنظمة.

المكسيك

[الأصـــل: بالاسبانيـــة]
[١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - ما زالت حكومة المكسيك تمتثل لأحكام القرار ١٦/٤٨ تنفيذا لالتزاماتها المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما الالتزامات التي تم التعهد بها طوعيا بموجب الصكوك القانونية الدولية التي تكفل حرية التجارة والملاحة.

٢ - وبوجه خاص، تتقيد المكسيك بممارسة تجارية لاتمييزية، وهي لا تقر بصلاحية تطبيق القوانين الداخلية خارج حدود البلدان النافذة فيها، ولذا امتنعت دائما عن سن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من قبيل ما هو مشار إليه في ديباجة القرار ١٦/٤٨.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصـل: بالإنكليزيـــة]
[١١ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - تقيم المملكة المتحدة علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع كوبا.

٢ - وقد أعربت حكومة المملكة المتحدة بوضوح عن اعتراضها على توسيع نطاق الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بموجب قانون الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢، خارج حدودها الإقليمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، استندت المملكة المتحدة إلى قانون حماية المصالح التجارية لعام ١٩٨٠. ويجرم قانون المملكة المتحدة اليوم كل من يتقيد في المملكة المتحدة بالأجزاء المعنية في أنظمة الولايات المتحدة الخاصة بمراقبة الأصول الكوبية.

٣ - ورغم أن حكومة المملكة المتحدة تعتبر أن السياسة التجارية التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء كوبا هي مسألة تخص بالدرجة الأولى هاتين الحكومتين، فإنها لا تزال تشعر بالقلق حيال الجوانب المتعلقة بتطبيق الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية.

ناميبيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - لم تصدر ناميبيا أو تطبق في أي وقت من الأوقات أي قوانين أو تدابير من قبيل ما هو مشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ١٦/٤٨، وذلك انطلاقا من التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تؤكد، في جملة أمور، على حرية التجارة والملاحة.

٢ - وتعتقد حكومة ناميبيا اعتقادا راسخا بأن مصلحة أبناء البلدين تقضي بأن الأوان قد آن لكي يبادر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا الى تسوية خلافاتهما تحقيقا للتعايش السلمي في المستقبل.

نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٨ آب/اغسطس ١٩٩٤]

١ - ترفض نيكاراغوا من حيث المبدأ استخدام الحصار الاقتصادي والتجاري كشكل من أشكال ممارسة الضغط السياسي.

٢ - وتقيم نيكاراغوا علاقات دبلوماسية مع جمهورية كوبا.

الهند

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[١٩ تمـــوز/يوليـه ١٩٩٤]

لا يوجد لدى حكومة الهند أي قوانين أو تدابير من قبيل ما هو مشار إليه في ديباجة القرار ١٦/٤٨، وهي لا تعتزم إصدار مثل هذه القوانين.

الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصـــل: بالإنكليزيـة]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٩٤]

يعود السبب الأساسي لتصويت وفد الولايات المتحدة ضد القرار ١٦/٤٨ إلى أن من سياسة حكومة الولايات المتحدة اعتبار هذه المبادرة قضية ثنائية في الأساس؛ وبهذه الصفة، فإن من غير الملائم إخضاعها للبحث من جانب أطراف متعددة. وفي مشاورات لاحقة أجريت مع عدد من الدول الأعضاء التي صوتت ضد القرار أو امتنعت عن التصويت عليه، تحققت بعثة الولايات المتحدة من أن ثمة أطرافا آخرين يشاطرون بشدة شواغل الولايات المتحدة في هذا الصدد.

ثالثا - الردود الواردة من الأجهزة والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

ألف - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

١ - مع استمرار الحصار، اضطرت حكومة كوبا إلى اجراء تحويلات جذرية في أولوياتها المتصلة بتخصيص الموارد المتاحة لها من خلال التعاون المتعدد الأطراف وفيما يتعلق بصورة خاصة بأنشطة قطاع المستوطنات البشرية، تعيَّن اسقاط برنامج لاستحداث وتطبيق تكنولوجيات ملائمة للاسكان كان تنفيذه مقررا خلال الدورة الخامسة للبرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ويعود ذلك الى التحويل المتزايد للموارد المالية النادرة إلى القطاعات الطارئة والمشتريات الحيوية.

٢ - تبين المؤشرات في قطاع الاسكان، وكذلك في القطاعات الاجتماعية الأخرى، ترديا شديدا في مستوى المعيشة، مما يؤثر تأثيرا مباشرا في رفاه السكان، ولا سيما لدى أكثر الفئات ضعفا.

باء - مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

١ - يتعذر على اليونيسيف، شأنها في ذلك شأن أي جهد يهدف إلى تقييم أثر أي حصار على الأطفال، أن تفصل بين الآثار السلبية المركبة الناجمة عن الحظر المفروض على كوبا وبين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية الأخرى. بيد أن من الواضح أن هذه العوامل مجتمعة قد أدت مؤخرا إلى تعريض حالة الأطفال في كوبا لضغوط بالغة الخطورة، وأن ثمة حاجة ماسة إلى بذل جهود خاصة لحماية الأطفال، وذلك بدعم من المجتمع الدولي. ومن بين الآثار السلبية اللاحقة بالأطفال التي لاحظها اليونيسيف، تجدر الاشارة بشكل خاص إلى انحسار توافر المواد الغذائية، واللوازم الطبية، وخدمات الصحة العامة، وتدهور المستويات التغذوية المتصلة بالمغذيات الدقيقة، والافتقار إلى اللوازم المدرسية وتدهور جودة مياه الشرب.

٢ - ففيما يتعلق بتوافر اللوازم الطبية الأساسية، يساور اليونيسيف قلق بالغ إزاء ندرة المضادات الحيوية والأدوية المتصلة بالولادة. وفيما يتعلق بسوء التغذية ذي الصلة بالمغذيات الدقيقة، فقد نما الى علم اليونيسيف أن ثمة زهاء ٥٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخمسة شهور والخمس سنوات ممن يعانون من أعراض فقر الدم العائد إلى النقص في مادة الحديد. ويتزايد النقص في مادة الحديد أيضا لدى الحوامل، وقد يكون، إلى جانب تدهور مستوى الاستهلاك الغذائي لدى النساء، السبب الكامن وراء الازدياد المضطرد في حالات انخفاض الوزن لدى المواليد، وهي ظاهرة لوحظت على مدى السنتين أو الثلاث الأخيرة. وعليه فإن اليونيسيف تحث على تقديم الدعم لوضع برنامج طارئ للتغذية التكميلية لما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الحوامل، يستهدف هاتيك اللاتي يندرجن ضمن أكثر الفئات تعرضا للخطر.

٣ - ويمثل الافتقار إلى اللوازم المدرسية مشكلة خطيرة أخرى. فعلى سبيل المثال، يستلزم نظام التعليم الابتدائي والثانوي عموما زهاء ٥٠ مليون كراس لم يوزع منها سوى ٢٠ مليونا. وينطبق الرقمان نفساهما على الأقلام المدرسية.

٤ - كذلك فإن تدهور شبكة امدادات المياه هو موضع قلق بالغ. ففي السنة الفائتة لم تحصل كوبا سوى على ٤٠ في المائة من احتياجاتها من الكلورين وزهاء ١٠ في المائة من احتياجاتها من سلفات الألومنيوم. وتتسم حالة الامدادات هذه السنة بمزيد من القيود. كما أن ثمة سببا آخر يدعو إلى القلق هو تدهور شبكة معالجة المياه. وتوزيعها. أضف إلى ذلك انقطاعات التيار الكهربائي التي تؤدي بصورة منتظمة إلى انقطاعات في توزيع امدادات المياه.

جيم - برنامج الأمم المتحدة الانمائي

١ - قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتنفيذ الأنشطة التالية.

٢ - تقديم الدعم من خلال البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمات غير الحكومية وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، لإقامة حلقة دراسية دولية عقدتها المنظمات غير الحكومية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ضمت زهاء ٧٥ منظمة أوروبية وأمريكية شمالية وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الكوبية.

٣ - وتتلقى كوبا منذ فترة، من خلال برنامج التنمية الادارية الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة الانمائي، دعما يهدف الى تعزيز القدرات المؤسسية لادارتها العامة، ولا سيما القطاعات الرئيسية للاقتصاد الكوبي، في سبيل اعادة ادماجها بنجاح في السوق الدولية. وتستهدف المرحلة الثالثة لبرنامج تنمية القطاع العام الجاري تنفيذها حاليا تعزيز القدرة الادارية لكبار المديرين والرؤساء التنفيذيين في القطاع الانتاجي، وكذلك مهارات التسويق الدولية لصناعات المنتجات البيوتكنولوجية وصناعات الأدوية.

دال - صندوق الأمم المتحدة للسكان

١ - يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ عام ١٩٧٥ مع حكومة كوبا في ميدان السكان والتنمية. وقد أبلغ الصندوق حاليا بأن كوبا قد اضطرت بسبب الصعوبات التي تواجهها في التجارة الخارجية الى خفض وارداتها من وسائل منع الحمل واللوازم الطبية الضرورية لرعاية الأم والطفل.

٢ - وفي عام ١٩٩٣، تلقى الصندوق من حكومة كوبا طلبا من أجل تقديم مساعدة اضافية في مجال وسائل منع الحمل، وقد عزي هذا الطلب ، في جملة أمور، الى الافتقار الى العملة الأجنبية اللازمة لتغطية الأسعار المتزايدة التي على الحكومة أن تسددها في الأسواق الدولية، والى ازدياد تكاليف شحن تلك اللوازم بسبب تعذر شرائها من المصدر الأكثر وفرا.

٣ - وقد أبلغ الصندوق أيضا بأنه لم يعد في وسع الحكومة أن تستكمل أجهزتها الخاصة بتجهيز البيانات السكانية، وأن ثمة قيودا شديدة على استيراد الأجهزة المناسبة. وقد أفيد بأن جولة تعداد عام ١٩٩٤ قد أرجئت لهذا السبب.

٤ - وقد أخذت ترد من المكتب المحلي للصندوق تقارير عن تزايد النقص في الوقود وقطع الغيار وسواها من اللوازم التي تؤثر في تقديم خدمات الرعاية الصحية وتنفيذ مشروع يهدف الى تحسين القدرة الوطنية على انتاج وسائل منع الحمل التي يتم تناولها عن طريق الفم.

هاء - برنامج الأغذية العالمي

امتثل برنامج الأغذية العالمي لأحكام القرار ١٦/٤٨ من خلال استمراره في تنفيذ برنامجه الانمائي العادي مع كوبا وتعاونه في عملية جديدة تستهدف الفئات الضعيفة (الأطفال والحوامل) القاطنة في مدينتي

هافانا وسنتياغو دي كوبا. وتتلقى هذه العملية الجديدة دعما ثنائيا من كل من النرويج وايطاليا وهولندا وكندا. وقد غدا القطاع الحضري أكثر القطاعات تضررا من الأزمة الاقتصادية الحالية وما استتبعها من نقص غذائي.

واو - الوكالات والبرامج الأخرى

ردت الوكالات والبرامج التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بأنه ليس لديها أي معلومات تقدمها لتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٤٨، هي: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، والمنظمة البحرية الدولية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- - - - -